



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس LMD

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

القروض المتعثرة وأليات علاجها في البنوك

دراسة حالة بنك القرض شعبي الجزائري ولاية الوادي

إشراف الأستاذة:

د. رحيمة بوصبيح صالح

إعداد الطلبة :

للهم علي خنوفة

للهم الحاج أحمد عمر

للهم خليفة شكة

السنة الجامعية: 2022 – 2023 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس LMD

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بمعنوان:

القروض المتعثرة وأليات علاجها في البنوك

دراسة حالة بنك القرض شعبي الجزائري ولاية الوادي

إشراف الأستاذة:

د. رحيمة بوصبيح صالح

إعداد الطلبة:

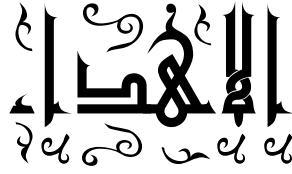
للهم علي خنوفة

للهم الحاج أحمد عمر

للهم خليفة شكة

السنة الجامعية: 2022 - 2023 م





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا أشرف المرسلين

أما بعد نُهدي هذا العمل إلى والدينا الكرام الذين أوفوا لنا العطاء واعجزونا عن رد الفضل فلهم
منا جزيل الحب والتقدير.

إلى اخوتنا الحنونات واخوتنا الساندين لنا دوما.

إلى الأصدقاء والزملاء والزميلات الذين تشاركنا معهم أسعد اللحظات وكانوا العون على
مواصلة المشوار.

إلى كافة أستاذاتنا الفضلاء الذين كانوا لنا المصاييح التي انارت دربنا في مشوار دراستنا لهم منا
كل التقدير والاحترام وإلى كل من تجمعنا بهم صلة قرابة

علي خنوفة

عمر الحاج أحمد

خليفة شكة

شكر وتقدير

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمته التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمد ابن عبد الله" عليه أركى الصلوات والتسليم أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

وبعد نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام لمشرفتنا الدكتورة رحيمة بوصبيع صالح، التي كانت لنا عوناً في إنجاز هذا العمل، وساعدتنا على اختيار الموضوع ولم تدخر وسعاً في تقديم النصيحة والتوجيه لنا طيلة إجراء هذه الدراسة من خلال إرشاداتها وتوجيهاتها القيمة. كما نتقدم بالشكر لوداد خنوفه التي قدمت لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه الدراسة فلها منا كل التقدير.

كما نتقدم بالشكر للسيد سفيان رئيس مصلحة الشؤون القانونية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي على من قدمه لنا من معلومات. وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في الوصول إلى أي معلومة أو مصدر أو مرجع يفيد موضوع مذكرتنا.

الفهرس



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
IV	الإهداء.....
V	شكر وتقدير.....
VII	الفهرس.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
01	الفصل الأول: الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية.....
03	المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية وأهميتها.....
05	المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية.....
09	المطلب الثالث: إجراءات منح القروض المصرفية.....
11	المبحث الثاني: القروض المصرفية المتعثرة.....
11	المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية المتعثرة.....
13	المطلب الثاني: أسباب القروض المصرفية المتعثرة.....
19	المطلب الثالث: مراحل القروض المصرفية المتعثرة.....
21	خلاصة الفصل الأول.....
22	الفصل الثاني: آليات علاج القروض المصرفية دراسة حالة البنك القرض الشعبي الجزائري
23	تمهيد.....
24	المبحث الأول: التعرف على بنك القرض الشعبي.....
24	المطلب الأول: تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري.....
26	المطلب الثاني: ماهية البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322.....
31	المبحث الثاني: دراسة حالة لقرض متعثر وجدولته في بنك القرض الشعبي وكالة الوادي 322.....
31	المطلب الأول: دراسة الحالة الأولى لقرض متعثر.....
33	المطلب الثاني: دراسة الحالة الثانية لقرض متعثر.....
35	خلاصة الفصل الثاني.....
36	خاتمة.....
39	قائمة المراجع.....
43	الملاحق.....

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
18	الشكل رقم (01-01): أسباب القروض المصرفية المتعثرة.....
20	الشكل رقم (02-01): مراحل تعثر القروض المصرفية.....
26	الشكل رقم (01-02) الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.....
28	الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي.....

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق
44	الملحق رقم (01)
45	الملحق رقم (02)
46	الملحق رقم (03)

المقدمة



تعد البنوك أهم حلقات التمويل في النشاط الاقتصادي، سواء اتخذ ذلك التمويل طابعا استهلاكيا، أو طابعا استثماريا ومن ثم فهو الدعامة الأساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي، في جانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم فهو من أهم العوامل الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي.

إن البنوك على اختلاف أنواعها تتعرض كغيرها من المؤسسات للعديد من المخاطر، التي تؤثر سلبا على أدائها ونشاطها البنكي، حيث لا تكاد تخلو هذه الأخيرة من حالات التعثر للقروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام المختصين والخبراء والمسؤولين بالقطاع البنكي للبحث في الية تقليل هذا الخطر للحد الذي لا يؤثر على سيرورة البنك.

و على الرغم من أن منح القروض البنكية يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا، إلا أنه لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة و مستقرة لمحفظة قروضه، و ذلك يرجع إلى طبيعة العالقة بني القروض و المخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض و المخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي، و لا يمكن عزلهما عن بعضهم البعض، وما من قرض يمنح لعميل ما إلا و يحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها.

1- إشكالية البحث:

مشكلة تعثر القروض المصرفية تمثل ظاهرة اقتصادية تصيب النظام المصرفي حيث لا يمكن تصور بيئة مصرفية خالية من حالات تعثر القروض، انطلاقا من مبدأ أن البنوك والمؤسسات المالية في توظيف أموالها في التسهيلات الائتمانية مما يعرضها لمخاطر التعثر، حيث لا يمكن لأي مصرف مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري تجنب حقيقة إمكانية وقوعه يوما ما في بعض القروض المتعثرة أو الغير عاملة. وبهذا تكون اشكاليتنا في هذا على النحو التالي:

ما هي الأساليب المتبعة في تحصيل ومعالجة القروض المتعثرة؟

2- الإشكاليات الفرعية:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة وجب تفكيكها لأسئلة فرعية وعليه سنطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي إجراءات منح القروض في البنوك؟
- 2- ما المقصود بالقروض المتعثرة؟
- 3- ما الاسباب التي تؤدي إلى ظاهرة تعثر القروض؟
- 4- ماهي الآليات والإجراءات التي تستخدمها البنوك الجزائرية في معالجة القروض المتعثرة لديها؟
- 5- وما وضع هذه المعالجة في بنك القرض الشعبي الجزائري، وما هي أهم الطرق التي يلجأ اليها بنك القرض الشعبي الجزائري عند وقوع التعثر؟

3- فرضيات البحث:

بناء على الأسئلة الفرعية تم تقديم الفرضيات التالية:

- 1- القروض البنكية مورد هام بالنسبة للبنك، وعلى هذا الأساس فإنها تعتمد على مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار منحها؛
- 2- تعتبر القروض المتعثرة هي القروض التي يعجز فيها مقترضها عن سدادها في تواريخ استحقاقها. وهي تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية؛
- 3- توجد مجموعة من العوامل والمؤشرات تساهم في تعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية في الجزائر؛
- 4- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على تقنيات وسياسات من شأنها معالجة القروض المتعثرة لديه.

4- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- الإلمام بمفهوم القروض المتعثرة لما لها من أهمية لوضع البنك وسيرورة عمله.
- معرفة أسباب مشكلة القروض المتعثرة.
- دراسة طرق علاج ظاهرة القروض المتعثرة والتعلم من تجاربها.
- معرفة ما إذا كان بنك القرض الشعبي الجزائري يستخدم طرق ناجحة لمعالجة قروضه المتعثرة.

5- أهمية البحث:

- تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما ينتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك أو على مستوى الزبون، التي قد تؤدي بالبنك للإفلاس يحتم علينا معرفة أسبابها وطرق علاجها.
- 6- أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- أهمية الموضوع للبنوك وأهمية دراسته للبنك؛
- الارتباط الوثيق للموضوع بمجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي.
- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بعمل البنوك.

7- المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتبارهما الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع ولتكوين قاعدة معطيات وتصنيفها وتحليلها هذا الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة في بنك القرض الشعبي الجزائري بحيث اعتمدنا على أدوات جمع البيانات التالية من خلال المقابلة

8- صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المراجع التي تتحدث ميدانيا عن آلية علاج مشكلة ظاهرة الديون المتعثرة والاكتفاء فقط بذكر بعض الأسباب دون التعمق فيها أو في آلية علاجها؛

- ✓ ضعف استجابة البنك وشرح المعلومات المقدمة؛
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات بسبب سرية المعلومات من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ عدم تعاون البنك معنا فيما يخص تقديم المعلومات التي تخدم موضوعنا؛
- ✓ ضيق الوقت.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة



تمهيد:

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يتمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، إذ أن هذه العملية تساهم في تحقيق السياسة المالية في أي بلد، وباعتبار أن مختلف البنوك تسعى لتوظيف أموالها في القروض هذا يعني التعامل في أموال ليست ملكا لها، وبالتالي فإن هذه العملية لا تخلو من المخاطر، ولعل أهم هذه المخاطر هي تعثر القروض المصرفية، والتي تحدث نتيجة لجملة من الأسباب والتي ترجع بدورها إلى المقترض أو المشروع من جهة أو أسباب راجعة إلى البنك بالإضافة إلى عدة أسباب خارجية أخرى.

كما تمر القروض المتعثرة بمراحل عدة التي لا تحدث بشكل مفاجئ ولكنها تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى فشل المشروع المالي كاملا.

وسعيا منا لفهم هذه المشكلة في إطارها النظري فقد خصصنا لها في هذا الفصل الذي قسمناه إلى

مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية.

- المبحث الثاني: القروض المصرفية المتعثرة.

المبحث الأول:

ماهية القروض المصرفية

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية وأهميتها.

أولاً: مفهوم القروض المصرفية.

1- لغة:

لعل الفهم اللغوي لكلمة الائتمان (القروض)، هو المدخل الصحيح للتعرف على العملية الائتمانية فكلمة الائتمان مصدرها ائتمن، وائتمن مصدرها امن أي اطمأن فأساس الائتمان هو الاطمئنان من طرف المقرض لسلامة نوايا المقترض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته لاسيما وقت الاستحقاق. وكلمة قرض جاءت من المصطلح اللاتيني "creditor" يعني يثق وفي اللغة الإنجليزية "credit" بمعنى ائتمان، اعتماد، قرض، تسليف... الخ. ومن ثم فإن عملية منح القروض يعني منح الثقة¹.

"Faire Crédit C'est Faire Confiance"

2- إصطلاحاً:

يعرف القرض قانوناً على أنه " عقد يلتزم به المقترض ينقل إليه ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء آخر على أن يردده عند نهاية القرض شيء مثله في المقدار ونوعه وصفته. كما تعرف القروض المصرفية بأنها " كل عملية تضم وعداً من هيئة معينة بوضع رؤوس أموال تحت تصرف شخص معنوي أو مادي لمدة زمنية معينة مما يدل على وجود طرفين مانح القرض والحاصل عليه"².

وتعود القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات³.

كما يعرف الائتمان على أنه: " الثقة التي يولها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد

¹ سارة عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين ملييلة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011-2012، ص ص 62، 61.

² هاجر منغور، فريجة عيسى، تحليل وضعية القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطاهير وبنك الشعبي وكالة جيجل، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021-2022، ص 6.

³ طارق محمد خليل الأعرج، مقرر اقتصاديات النقود والبنوك، إدارة مصارف، دون مكان، دون سنة، ص 40.

مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد¹، مما سبق وضع تعريفا شاملا حيث: يمكن القول أن القروض هي "عبارة عن مبلغ مالي يدفعه الدائن إلى المدين لمدة زمنية محددة وبعدها فائدة محدد لأجل مزاولة نشاط ما على أن يتم استرجاعه عند انتهاء المدة المتفق عليها"².

ثانيا- أهمية القروض المصرفية:

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلى جانب دوره في خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، ولتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلى النقاط الأساسية التالية:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء³؛
- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخدامه، وتولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة حيث ترتفع نسبتها في ميزانيتها إضافة إلى الفوائد والعمولات التي تمثل مصدرا آخر لإيراداتها؛
- تعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان؛
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات فتستخدم في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛
- إن القروض تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة؛
- تعد إدارة البنك مسؤولية عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، فالمساهمون يطلبون الحصول، على أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم⁴؛
- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك⁵.

¹ سمية حمان، مشكلة القروض البنكية المتعثرة دراسة حالة- وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بعين البيضاء، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012-2013، ص 8.

² هاجر منغور، فريجة عيسى، المرجع السابق، ص 6.

³ حياة عبلة بقدوري، تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغاف، 2020-2021، ص 18.

⁴ سمية حمان، المرجع سابق، ص 9.

⁵ حياة عبلة بقدوري، المرجع سابق، ص 19.

المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية

وتنقسم القروض وفقا لعدة معايير إلى الأنواع الآتية:

أولا- حسب النشاط الممول:

1- قروض الاستغلال:

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال هي قروض قصيرة لا تتعدى في الغالب اثني عشر شهرا ونشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط)¹.

2- تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال².

3- الخصم التجاري:

في هذه الحالة يقوم المصرف بفتح اعتماد للمتعامل في حدود مبلغ معين أي بحد أقصى لا يتجاوز بعد أن يقوم بدراسة أوضاع المتعامل المالية بشكل عام ودراسة الإسناد التجارية لديه بشكل خاص من ناحية قيمتها وحركة دورانها وأسماء المدينين وذوي الأرصدة المالية عند التاجر وكذلك دراسة الإسناد التي تدفع عند استحقاقها ونسبة الإسناد إلى المبيعات وأية دراسات أخرى يراها المصرف ضرورية مثل سمعة التعامل التجارية.

وبناء على هذه الدراسات يقرر المصرف منحه التسهيلات التي طلبها أو جزءا منها أو عدم منحه أي تسهيلات³.

4- السحب على المكشوف:

هو عبارة عن قروض بنكي يستعمل لتمويل النقص المسجل على خزانة الزبون، الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

وكما يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود المبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، وعلى خلاف تسهيل الصندوق فإن المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة مثلا وذلك بشراء كميات كبيرة منها مادامت متوفرة حاليا وهناك بالإضافة إلى ذلك أمثلة كثيرة يمكن فهمها استعمال المكشوف.

¹ عبلة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية- دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص28.

² عفاف عولمي، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية- دراسة حالة بنك التنمية المحلية- وكالة بكرة، 2016-2013، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بكرة، 2015-2016، ص38.

³ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص60.

5- قرض الموسم:

ينشأ هذا النوع من القروض عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة، ومن الأمثلة على ذلك إنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية، حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات في فترة الدخول المدرسي بالنسبة للوازم المدرسية، وفترة بعد جني المحصول بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

يستعمل هذا القرض لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون، لا يقوم البنك بتمويل كافة التكاليف الناجمة على هذا النوع من القروض بل على جزء فقط من هذه التكاليف، وهذا النوع من القروض يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

قبل الإقدام على منح هذا قرض يلزم على الزبون أن يقدم للبنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته، وعلى هذا الأساس يقوم البنك بتقديم القرض، ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط الاستهلاك موضوع مسبقا¹.

6- قرض الربط:

قروض الربط عبارة عن قروض ثمنها البنك لعملائه لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

الحالة التي يمكن أن تقرر فيها المؤسسة توسيع نشاطها وتمويل هذه العملية عن طريق بيع عقارات مملوكة لها ولكن انتظار تحصيل هذه الأموال يحتاج إلى وقت نظرا للإجراءات التي تخضع لها بيع العقارات تلجأ المؤسسة إلى البنك للحصول على التمويل ريثما تتحقق عملية البيع حيث تقوم المؤسسة بتسديد القرض بعد دخول هذه الأموال التي تعتبر مسألة وقت فقط.

يتجلى الهدف من هذا النوع من القروض في تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لها في السوق دون إهدار الوقت وينبغي على البنك عند الإقدام لتمويل مثل هذه العمليات التي تعتبر تحققها شبه مؤكد، أو يتوقع إمكانية تعرضه للمخاطر المحتملة مثل خطر إلغاء العملية أو إعادة النظر فيها لاعتبارات أخرى (مثل انخفاض سعر العقار الخ) وعلى البنك أن يستعمل كل خبرته لانتقاء العمليات والاتجاه نحو التقليل من هذه المخاطر تحتوي عملية الإقراض على درجة من المخاطر وإن كانت منخفضة وهذا هو مبدأ الإقراض خاصة أن العلاقة بين المؤسسة والبنك عكسية مبنية على مبدأ متناقض يتمثل في الغرض، ففي الوقت الذي يسعى فيه صاحب المؤسسة إلى تدبير أكبر قدر ممكن من الأموال بأقل تكلفة، ويهدف من وراء استثماره الحصول على عائد وتنمية ثورته وتعظيم أملاكه.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2005، ص ص 60، 61.

نجد البنك في المقابل يهدف من وراء كل عملية إقراض إلى التقليل من المخاطر لسبب واحد يتمثل في أنه يقرض أموالاً ليست ملكه الخاص، بل هي مودعة لديه وبالتالي يلتزم بردها لأصحابها دون اعتبار التغير الطارئ على قيمتها في الفترة بين الإيداع والرد¹.

7- تسبيقات على البضائع:

كمحاولة من المصارف لضمان عدم ضياع الأموال التي تقرضها لبعض المتعاملين معها فإنها تطلب تقديم ضمان عيني مقبول مثل بضاعة معينة أو محصول زراعي بشرط أن يكون قابلاً للتخزين وغير معرض للتلف خلال فترة الاعتماد وسهل الجرد وسهل البيع أيضاً وفي معظم الأحوال يستوفي المصرف شروط الرهن الحيازي من ناحية مكان التخزين ووجود مندوب من المصرف ووضع يافطة المصرف على المخزن به البضاعة.

ويفتح الاعتماد لصالح المتعامل بنسبة معينة من قيمة البضاعة بعد تحديد هامش معين يتوقف على نوعها وعلى مركز المتعامل².

8- تسبيقات على الصفقات العمومية:

تعرف الصفقة العمومية بأنها عقود للشراء ولتنفيذ أشكال الفائدة لسلطات العمومية المتمثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين من جهة أخرى وتضبط هذه العقود بما يعرف بقانون الصفقات العمومية.

ونظراً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق وإجراءات الدفع التي تتسم بالبطيء يجد المقاول نفسه في حاجة إلى الأموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب البنك لتمويل هذه الأشغال وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية وهناك نوعان من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي كالآتي:

منح كفالات لصالح المقاولين: وهي موجهة لأربع حالات:

- كفالة الدخول للمناقصة؛
- كفالة حسن التنفيذ؛
- كفالة اقتطاع الضمان؛
- كفالة التسليف³.

¹ عفاف عولمي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ عفاف عولمي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

9- قروض الالتزام:

إذا كان القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يقدم من خلاله المصرف مبلغاً نقدياً، وإنما يتدخل بتقديم الثقة والضمان، التي تسمح للمستفيد من الحصول على أمواله من طرف آخر، مع تعهد المصرف بالدفع مكانه بسبب التخلف عن أداء الدين.

ثانياً: قروض الاستثمار:

تنقسم قروض الاستثمار إلى نوعين:

1- عمليات القرض الكلاسيكية:

نعني بقروض الاستثمار تلك القروض، الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، أي العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف إما للحصول على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على العقارات مثل: الأراضي والمباني.

2- القرض الإيجاري:

ويعتبر القرض الإيجاري ائتمان، لأن البنك خلال هذه العملية يقوم بتسليم مال (أصول عينية) للمؤسسة المستأجرة، وهي غير مطالبة بدفع الثمن مباشرة، غير أنها تقوم بدفع أقساط بمثابة ثمن الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن الشراء للأصل، مضافاً إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد عليه.

ثالثاً: حسب مدة القرض:

تنقسم القروض حسب المدة إلى ثلاث أنواع:

1- قروض قصيرة الأجل:

وهي قروض لمدة قصيرة الأجل قد تستمر من أيام إلى عدة أشهر، وهي لا تتعدى سنتين، أما في عمليات التجارة الخارجية فلا تتعدى 18 شهراً.

2- قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات¹.

3- قروض طويلة الأجل:

توجه مدة القروض إلى تمويل الاستثمارات التي تفوق 7 سنوات.

رابعاً: حسب الضمان:

حيث يمكن أن يكون القرض بدون ضمان (أي على بياض)، لكن هذا في حالات نادرة إذ عادة يطلب ضمانات لتغطية القرض إلى نوعين:

1- قروض بضمان شخصي: حيث لا يقدم المدين أية أموال ضماناً لتسديد دينه، ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه.

2- قروض بضمان عيني: حيث يقدم المدين ضماناً عينياً لتسديد دينه، يكون أكبر من قيمة القرض، ويسمى الفرق بين القيمتين باسم هامش الضمان.

¹ عبلة مسلف، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

3- حسب الشخص المستفيد: ينقسم هذا النوع إلى قسمين هما:

- قروض خاصة: وهي قروض ممنوحة إلى أشخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص المعنويين كالشركات والمؤسسات الخاصة.

- 5 قروض عامة: هي قروض تعقدها الدولة، البلديات والمؤسسات العمومية.

خامساً: حسب الغرض:

تنقسم القروض حسب الغرض من القرض إلى قروض جارية لتمويل الأنشطة أو العمليات الدورية للعمليات، وقرض استثمارية وذلك لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل خاصة في المشروعات الصناعية¹.

فإذا كان الغرض من القرض هو شراء سلع استهلاكية فيسمى: القرض استهلاكي، أما إذا كان الغرض من القرض تمويل نشاط إنتاجي فيسمى القرض إنتاجي، أما إذا كان الغرض تمويل العقارات فيسمى قرضاً عقارياً، وإذا كان الغرض من القرض هو تمويل عمليات التجارة الخارجية فيسمى قرض تجارة خارجية².

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض

تقوم المصاريف الكبيرة بتحديد إجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الإقراضية، أما المصاريف غير المنظمة، فقد تكون لديها إجراءات محددة غير مكتوبة، ويقوم الموظفون بتنفيذها هذا وقد تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات أهمها:

1- دراسة طلبات الإقراض:

عندما يقوم الزبون بتعبئة طلب الإقراض وفقاً للمعد من قبل المصرف فإنه يقوم بتقديمه إلى قسم القروض للدراسة عليه وخاصة من حيث العرض من وفترته وجدول السندات. وقد يستدعي الأمر لإجراء أكثر من مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الإقراض أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي المصرف إلى مقر الزبون لطلب الإقراض.

2- تحليل المركز المالي للزبون:

يتم تحليل المركز المالي للزبون طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية أو تحليلها لفترات قد تعمل إلى ثلاثة سنوات أو أكثر، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للزبون للقيام بدراسة بعض النسب، والمعدلات كنسب السيولة والربحية، والنشاط، ونسب المديونية.

¹ أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، www.kotobarabai.com، القاهرة، سبتمبر 1994، ص 253.

² عبلة مسلف، المرجع السابق، ص 31

3- الاستفسار عن مقدم الطلب:

حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض إما من الأقسام الداخلية في المصرف أو من خلال عقد اجتماعات مع الزبون أو من خلال مصاريف والبنك المركزي¹.

4- التفاوض مع الزبون:

بعد دراسة المعلومات المجتمعة عن طبيعة القرض ومقدم الطلب للإقراض يقوم المصرف بعقد مع الزبون على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض، وكيفية الصرف بسدد القرض والضمانات التي يحتاج إليها المصرف وسعر الصرف.

5- الضمان التكميلي:

لهذا الإجراء يقوم المصرف بطلب من الزبائن لتقديم ضمانات ومستندات التي تثبت لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

6- توقيع عقد القرض:

يتفق الطرفان (المصرف طلب القرض) على شروط التعاقد ونود التفاوض بينهما إذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تضمن هذه الشروط.

7- صرف قيمة القرض:

بعد توقيع عقد القرض بين المصرف والزبون يقوم المصرف بوضع قيمة قرض تحت تصرف الزبون كليا، حيث يكون من حق الزبون سحب المبلغ أو جزء منه.

8- سداد القرض ومتابعته:

يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقا لجدول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين الزبون، لضمان متابعة عملية سداد القرض فإنه من الضروري فتح ملف لكل زبون يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وأن دور المصرف لا ينتهي عند منح القرض بل أنه يمتد ليشمل كذلك متابعة القرض والتأكد من تسديد في الأوقات المحددة².

¹ فتيحة عامر، أسماء غيتاوي، إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار الفترة بين 20-06-2020 إلى غاية 20-08-2020، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019-2020، ص 11.

² المرجع السابق، ص ص 11، 12.

المبحث الثاني:

القروض المصرفية المتعثرة

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية المتعثرة.

تطلق على القروض المتعثرة عدة مسميات من أهمها الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون الخاصة، الديون غير العاملة، الديون الصعبة، الديون المشكوك في تحصيلها، ونجد أكثر المسميات شيوعاً في الاستخدام في اللغة العربية هي: القروض غير العاملة والقروض المتعثرة وتنقسم قروض المصارف إلى ثلاثة أنواع¹:

1- القروض العادية: القروض العادية هي قروض لا يواجه المصرف أي مشاكل في استردادها، ومنطقياً لا تحقق هذه التسمية كعادية إلا بضمان تحصيلها من قبل المصرف في الآجال اللازمة بطرق مختلفة، وهذا ما يصبوا إليه كل جهاز مصرفي حديث في مختلف تعاملاته².

2- القروض المعدومة: وهي القروض التي استنفذ المصرف بشأنها كافة وسائل لمطالبته فضلاً عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها، ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لاستردادها في حالة ظهور أي أموال.

3- القروض المتعثرة: وهي تقف في منطقة الوسط بين القروض المصرف العادية والقروض المعدومة. وانعكس تعدد المسميات التي تدل على القروض المتعثرة من كاتب إلى آخر، اذ تبين وجود اختلافات لهذا التعريف وذلك حسب زاوية التي ينظر إليها كل كاتب³. وقبل التطرق إلى مفهوم القروض المتعثرة، يمكن توضيح التعثر.

يعد مصطلح " التعثر " هو التعرض لشي يخل بالتوازن، يفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه فيه، أي التوازن والتحكم في حركة القدمين تمهيداً لاستئناف المسيرة، وهو بهذا يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار فالتعثر مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة، ولعل مقولة عبر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه و أرضاه " لو أن بغلة عثرت في أرض العراق لخشيت أن أسأل عنها لما لم أمهد لها الطريق " هي أفضل دليل على ذلك وعلى وضوح و أبعاد مفهوم التعثر.

فالتعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة " غير متوقعة " تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير⁴.

تعرف القروض المتعثرة بأنها تلك الديون التي لا تدر عائداً بمعنى أنها تلك القروض التي يتقرر عدم إضافة العوائد المتحسبة عليها لإيرادات المصرف، وإنما تجنب في حسابات مستقلة كما يعرف العميل المتعثر بأنه

¹ عبد القادر تشيكو، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، عدد 20، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 1 أكتوبر 2014، ص51.

² منصور صمودي، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة للمؤسسات، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 05، عدد 02، مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر، 2016، ص 499.

³ عبد القادر تشيكو، المرجع السابق، ص 51.

⁴ محسن أحمد الحيزري، الديون المتعثرة، الظاهرة... الأسباب... العلاج، ابتراك للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 1993، ص23.

العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين في مواعيدها¹. وقد عرفه البنك المركزي الماليزي بأنه: "عدم القدرة على تلبية شروط السداد التعاقدية". وعرفه صبري حسن بأنه "الدين الذي يعتبره المصرف بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى منه تحصيله خلال فترة معقولة²". هي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء (المدينين) عند دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة. هي الديون التي لم يتم إضافة فوائدها إلى إيرادات البنك وإنما توضع في حساب مستقبل بعد دراسة وتحليل الدين ومقومات وإمكانات المشروع باعتباره ديناً غير منظماً وتكون مخصصات واحتياطات له. القروض المتعثرة هي التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق أما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكين المقترضين الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أطاحت به³.

هي الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض وخاصة شروط التسديد، خطر الانتهاك، مما يعرض البنك لخسائر، فالتعثر يعني عدم القدرة على التسديد أو تأخير الأقساط والفوائد المستحقة⁴. ويقصد بها تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من المصرف، ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً، بالإضافة أنها تشمل كل أنواع القروض فإنها تشكل مخاطر حقيقية أو محتملة بسبب عدم سداد جزء أو كل الدين أي عدم دفع الدين وفوائده لأكثر من ثلاث أشهر⁵. إن الوصول إلى حقيقة القرض المتعثر تحمل على تناوله من وجهات نظر مصرفية، اقتصادية واتصالية:

1- المفهوم المصرفي:

يمكن تعريف التعثر المصرفي على أنه اضطراب العلاقة الطبيعية بين العميل المقترض وبين بنكه أو بنوكه المتعامل معها، والعميل المتعثر إنما ذلك العميل الذي أتى الواقع العملي بما يخرج به عن نطاق المأمونية تجاه بنكه، ويمكن حصر هذه الالتزامات بالدرجة الأولى في قدرة على السداد في الوقت المحدد.

¹ شريفة بوعبيدة، دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة - دراسة حالة لبعض البنوك الجزائرية - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة على لونيسي، البلدة 2، 2017-2018، ص 121.

² عبد العزيز جمعة المبروك، معالجة الديون المتعثرة عن طريق شركات تحصيل الديون، دراسة فقهية مقارنة، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، عدد 15، جدة، المملكة العربية السعودية، أبريل 2016، ص 158.

³ فائزة دهمي، آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة المسيلة 904، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 19، 20.

⁴ صديقة بن مداني، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر - دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، 2016، ص 16.

⁵ آسية موساوي، أزمة القروض المصرفية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015، 2016، ص 16.

2- المفهوم الاقتصادي:

يعرف التعثر من وجهة النظر الاقتصادية على أنه:

عملية وحالة، فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر، وتؤدي إلى الحالة التي عليها المشروع من عدم قدرته على السداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة، بل أيضا والعودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالية والنقدي أو التشغيلي.

3- المفهوم الاتصالي:

يرتبط هذا المفهوم بالأساس المشاهدات البسيطة للوقائع المتعلقة بالظاهرة فهذه الأخيرة لا تظهر فجأة وهي ليست وليدة اللحظة التي طفت فيها إلى السطح، وإنما نتيجة تداعيات أسباب وتحصيل تفاعل عوامل أفرزت مؤشرات ذات دلالات عن تدهور وتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والتي يمكن تصنيف البعض منها وفق ما يلي:

- على مستوى البنك وعمله:

- تباطؤ حركة الحساب الجاري للمشروع المتعثر بالبنك خاصة في جانب الإيداعات، ما ينبيء بعدم انتظام عمليات التحصيل، ونقص قدرته على تحقيق سيولة كافية لمجابهة التزاماته وتدبير احتياجاته؛

- كثرة ارتداد الشيكات المقدمة للتحصيل من جانب المشروع، نتيجة الاتجاه إلى عملاء غير جيدين في محاولة للخروج من التعثر.

- على مستوى العلاقة بين قائمة الدخل والمركز المالي:

- انخفاض المبيعات إلى حجم الأموال المستثمرة؛
- عدم المقدرة على الإمسك بحسابات منتظمة حقيقية¹.

- مؤشرات أخرى:

- تدهور المركز النقدي للمشروع؛
- زيادة الفترة الزمنية لدورة الإنتاج؛
- انخفاض حجم الأصول الثابتة في بعض الأنشطة².

المطلب الثاني: أسباب القروض المصرفية المتعثرة.

أولا- أسباب متعلقة بالمقترض (العميل):

كثيرا ما يكون العميل هو السبب في حالة التعثر التي تواجه المشروع، سواء كان عن عمد أو عن عدم معرفة ولهذا يتعين على البنك أن يراعي استيفاء كافة الجوانب الخاصة بدراسة العملاء.

¹ فاطمة الزهراء زغاشو، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة قسنطينة 50-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، 2013، 2014، 48.

² المرجع السابق، ص 48.

وتتنوع هذه الأسباب وتتعدد بتعدد الحالات الائتمانية التي تعثرت ولم يستطيع أصحابها سدادها في مواعييدها وترجع أهم أسباب تعثر العملاء إلى ما يلي:

- 1- حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة التي ينتقي مديروها من مختلف الهيئات دون خبرة أو دراية سابقة بالنشاط الذي سيمارسه المشروع.
- 2- دخولهم في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها وبصفة خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتل على قدر مبير من المخاطر، أو غير مشروعة تتم في الخفاء وفي إطار عمليات الاقتصاد السفلي.
- 3- سوء الإدارة للأموال المقترضة وتلاعيمهم بأموال البنك، والاستهتار بالمسؤولية، خاصة إذا ما كان هؤلاء العملاء ليسوا هم العميل الأصلي، بل هو عميل وافد لمؤسسة كانت عميلة فعلا للبنك، وتعهد بسداد المديونية التي كانت على العميل الأصلي الذي يتوفى...أو اختفى¹.
- لسبب من الأسباب ولا يكون أمام البنك إلا قبول أي شخص يوافق على تعهد بسداد التزامات العميل الأصلي.
- 4- عدم جدية العميل وتهاونه في إدارة أموال المنشأة، خاصة مع ازدياد نصيب الأموال المقترضة في رأس المال المستثمر وما يترتب على ذلك من اختلال واضح في هيكل تمويل المشروع نتيجة، انخفاض نصيب مصادر التمويل الذاتية بدرجة كبيرة.
- 5- اعتماده على أفراد من عديمي الخبرة، أو منخفض الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة النشاط الذي يمارسه ومن أصحاب النفوذ أو ذي القرابة لأصحاب النفوذ، وخروج هؤلاء من سلطانهم أو نفوذهم.
- 6- دخوله في صفقات مع الغير من المغرضين الذين يرغبون في إفساره أو في نهب أمواله أو وقوعه في مجموعة التزامات لا يستطيع الوفاء بها نتيجة سوء سلوك أو انحراف أو عدم وعي بخطورة ما هو مقدم عليه.
- 7- وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء، وإنفاقهم الترفي غير المحسوب من أموال المنشأة المقترضة.
- 8- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره.
- 9- ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشأة على أحداث توافق بين احتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل، سواء من المصادر الذاتية أو من المصادر الخارجية.
- 10- سوء وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة، وكذا العاملين فيه، وعدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية عن المنشأة.
- 11- قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد إلى البنك تظهر المشروع على غير حقيقته.
- 12- فقدان القدرة المالية والإدارية على التخطيط، والتنظيم، وتوجيه، ومتابعة العمليات².
- الاستثمارية المختلفة في المشروع، وبالتالي انعدام القدرة على السيطرة على حركة الأموال فيه.

¹ محسن أحمد الحضيبي، المرجع السابق، ص 84.

² المرجع السابق، ص ص 84، 85.

13- حدوث اختلاسات أو سرقات ضخمة للأموال المستثمرة في المشروع وعدم قدرة المشروع على تحملها أو على تدبير موارد بديلة.

14- عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقاته مع أصحاب النفوذ واستخدامه للأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على أموال البنك وقيامه بإعلان إفلاس المشروع وهروبه إلى الخارج.
ثانيا- أسباب متعلقة بالمشروعات:

هناك أسباب للتعثّر ترجع إلى المشروع المقترض ذاته وليس فقط شخص العميل:

1- سوء إدارة الإنتاج:

- عدم قيام المنشأة على أساس اقتصادي سليم، وعدم وصولها إلى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يحقق لها وفورات الإنتاج الكبير وانخفاض التكاليف واستغلالاً أمثل للطاقت والموار المتاحة لها.
- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة نتيجة لتعطل الآلات وقدمها وعدم القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد بصفة مستمرة أو لنقص مصادر الطاقة المحركة.
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة وبالية ذات طابع إرهابي واستغلالي ظالم للقوى العاملة.
- انخفاض مهارة القوى العاملة.
- عدم انتظام ورود المواد الخام وعدم استقرار مصادر التوريد وصعوبة الحصول عليها¹ وتوافرها بالشكل والحجم والجودة المناسبة.
- سوء تخطيط العمليات الإنتاجية.
- عدم تكامل تنفيذ المشروع وفقاً للخطة وتأخر استلام المباني من المقاولين.

2- سوء التسويق:

- عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك ومعرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية والقدرة الشرائية لهذا المستهلك.
- سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث الشكل واللون والحجم والجودة والأنماط والمواصفات والوظائف التي تؤديها السلعة للمستهلك.
- سوء القيام بعمليات التوزيع والترويج.

3- سوء الإدارة المالية:

- ضعف قدرة المنشأة على التخطيط المالي لمواردها.
- توسع العميل في الاقتراض وبتكاليف مرتفعة ودون حاجة فعلية للنشاط الذي يمارسه.
- عدم سداد المنشأة التزاماتها المستحقة في مواعييدها وتراكم الديون عليها وتعاضمها.
- عدم تخطيط الإنفاق الاستثماري للمنشأة المقترضة.
- الانحراف المالي المتعمد مثل زيادة حجم الاختلاسات والسرقات بشكل كبير.

¹ محسن أحمد الحضيبي، المرجع السابق، ص 89، 91.

- سوء تخطيط عمليات الشراء للمواد الخام وارتفاع تكاليف تخزينها واستثمار جانب كبير من الأموال في شكل مواد خام دون حاجة ملحة إلى ذلك¹.

ثالثا- أسباب متعلقة بالبنك:

1- بالنسبة للضمانات المقدمة:

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل ضمانا للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك وتسعيها بأعلى من قيمتها الحقيقية بكثير.

- عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازتها والقوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها.

- عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد.

- عدم خبرة أمناء المخازن التابعين للبنك وعدم معرفتهم بأنواع ودرجات جودة البضائع المقدمة برسم الضمان.

2- بالنسبة للدراسة الائتمانية:

الجانب الأول: دراسة شاملة ومتكاملة لكافة الجوانب والأبعاد التي تكفي للحكم على ماضي وحاضر العميل مكونه من خمسة عناصر أساسية هي:

العنصر الأول: شخصية العميل وأهليته للتعاقد.

العنصر الثاني: رأسمال العميل أو مساهمته بموارده الذاتية في النشاط الممول.

العنصر الثالث: قدرة العميل على إدارة نشاطه.

العنصر الرابع: الضمانات المادية التي يمكن للعميل تقديمها.

العنصر الخامس: الظروف المحيطة.

الجانب الثاني: رؤية استشرافية ممتدة الأفق واسعة المدى للعوامل المستقبلية التي يمكن ان تؤثر على قدرة المشروع على سداد التزاماته وتتناول هذه الرؤية خمسة ابعاد استشرافية مستقبلية²:

- بعد الإنتاج المستقبلي الذي تناول احتمالات الإنتاج المستقبلي.

- بعد التسويق ومنافذ التوزيع والنقل والتخزين وتطورها المستقبلي.

- بعد التمويل المستقبلي وما تتيحه إمكانيات أسواق رأس المال.

- بعد التأثيرات التشابكية الممتدة بين مجالات النشاط.

3- أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتنف العملية:

- تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحققه وبالتالي عندما تحقق المخاطرة يواجه البنك مشكلة يصعب معالجتها ويجد نفسه مضطرا لتحمل كافة مخاطره.

- السماح للعميل باستعمال مبلغ التسهيلات دفعة واحدة وبالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل.

¹ محسن أحمد الحضيوي، المرجع السابق، ص 96، 93.

² المرجع السابق، ص 97، 100.

- توجيه كم هائل من الائتمان إلى صناعة أو نشاط اقتصادي معين وإهمال الأنشطة والصناعات الأخرى.
- 4- سوء الإدارة الائتمانية:
- هناك عدة أشكال من سوء الإدارة الائتمانية أهمها الأشكال التالية:
- الشكل الأول: سوء الإدارة الفنية الائتمانية.
- عدم وجود مرجع عملي وعلمي متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم ومعلن ومجاز ومتفق عليه من جميع العاملين.
- عدم وجود أدوات ائتمانية تحليلية متفق عليها¹.
- الشكل الثاني: سيطرة اليأس والإحباط الإداري.
- إقراض مشروعات تنطوي على درجة عالية من المخاطر وبسعر فائدة مبالغ فيه بشكل يزيد عن العائد الذي تحققه هذه المشروعات.
- التوسع في إقراض المشروعات المتعثرة بادعاء مساعدتها على إقالتها من التعثر دون أن تتوفر لديها مقومات النهوض من التعثر.
- الشكل الثالث: تكوين بطانات سوء وتنظيمات غير رسمية.
- اختيار أصحاب المؤهلات المتوسطة ليكونوا قيادات البنك التنفيذية وليرأسوا أصحاب المؤهلات العليا، وبصفة خاصة حملة الماجستير والدكتوراه.
- مواجهة أي اقتراح للتطوير بالاستهزاء والسخرية وبالعقوبات القاسية (الحرمان من الحوافز والترقية والتجميد الوظيفي والنقل إلى وظائف صغيره... الخ)².
- رابعا: الأسباب الخارجية.
- هناك عدة أسباب لظهور القروض المشكوك في تحصيلها لا ترجع إلى المصرف أو العميل، ومن أهم تلك الأسباب:
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كحشوب حريق أو وقوع زلزال يؤدي بالمشروع الممول³.
- وجود بعض الظواهر الانكماشية التي ظهرت بالأسواق أخيرا أدت إلى اتساع رقعة البيع بالآجل مع ما يحق به من مخاطر، عدم انتظام المشترين بالسداد في الآجال المحددة لهم مما يؤدي إلى انخفاض عائدات العميل وبالتالي عدم قدرته على السداد للبنك في المواعيد المقررة لذلك.
- تدخل الدولة بشكل مفاجئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة كرفع الدعم المقرر للسلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري، أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، أو تخفيض هامش الربح المقرر⁴.

¹ محسن أحمد الحضيري، المرجع السابق، ص 116.

² المرجع السابق، ص ص 116، 118.

³ منال بو عبد الله، سهيلة بريشي، القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى BNA-Ain defla، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016، 2017، ص 11.

⁴ شريفة بو عبيدة، المرجع السابق، ص 124، 125.

- ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.
- ضعف الرقابة على البنوك.
- تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقترضين.
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- عدم اتساع نطاق الشفافية والإفصاح على مستو الكلي وبالتالي صعوبة تحديد الاحتياجات الفعلية للأسواق¹.

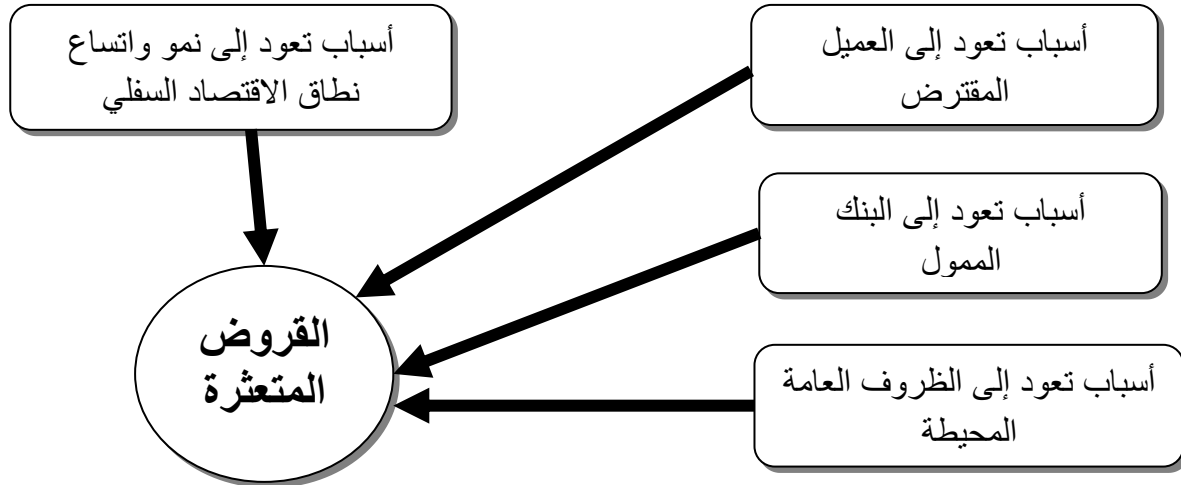
أسباب تشريعية وقانونية:

إذ هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة، في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، زيادة على أن التوقعات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تندرج بشكل معقول ولا يتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار الإغلاق².

أسباب ومخاطر كونية:

مثل حدوث الزلزال أو عواصف أو براكين أو سيول وأمطار أو ثلوج أو زيادة شدة درجات الحرارة فهذه الظواهر ليس في استطاعة البشر والعلم التأثير فيها مما قد يؤدي إلى تلف المزروعات أو انهيار المباني أو غرق البواخر السياحية وبواخر نقل البضائع والركاب³.

الشكل (01-01): أسباب القروض المصرفية المتعثرة



المصدر: محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 80.

¹ صديقة بن مداني، سعودي بلقاسم، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 30، جامعة المسيلة، ص 74.

² قيس محمد، بلال أسامة، معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت تيسمست للفترة ما بين 2017-2020، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021، 2022، ص 15.

³ هبال عادل، أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 05، عدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 15-06-2018، 276.

المطلب الثالث: مراحل تعثر القروض المصرفية.

أولا- مرحلة حوادث الحدث العارض:

هو البداية الحقيقية للتعثر المالي حيث يحدث حادث عارض "ما" يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي للمشروع، فإذا تنبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وكثيرا ما يبدو الحادث العارض مر عاديا هينا لا قيمة له وهناك أمثلة عن الحوادث العارضة نذكر منها ما يلي:

- الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائد سريعا أو بطيئة العائد.
- ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب السيولة ويلتهم جانبا هاما من رأس المال العامل خاصة في حالة ازدياد تكاليف الموارد خطر داهم لم يستطيع توقعه من قبل ولم يحتاط له القائمين على إدارته مثل اكتشاف اختلاسات بمبالغ ضخمة.

ثانيا- مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يدق فيها خبء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار، لتنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعة إليها إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء ولسخريه والتهوين والتقليل من شأنه مما يدفع المندرون إلى عدم الاستمرار في إنذارهم بل التغاضي عن الوضع الحالي، وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تخلف أثارا مدمرة على المشروع.

ثالثا- استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

وفي هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطانة السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنيد العناصر المخلصة ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة البنك والمشروع لا يعطيها الأهمية الواجبة ولا يقوموا بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة¹.

رابعا- مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج والإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

خامس- مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية²، أو لمواجهة إدارة المشروع والتعامل معها، أو للاستفسار والتحقق من صحة المعلومات التي وردت إليهم عن موقف

¹ محسن أحمد الحضيبي، المرجع السابق، ص 40، 41.

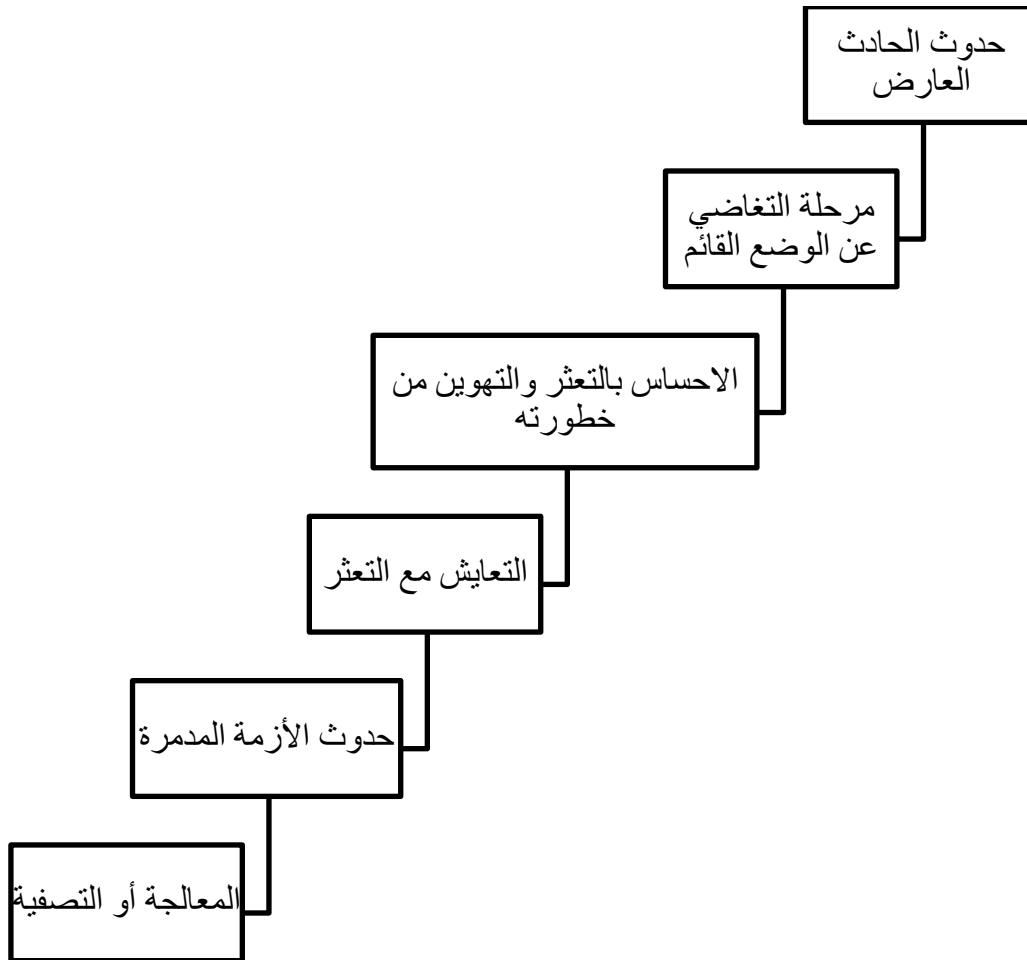
² عائشة باعري، فاطمة تمان، إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة 252 بأردار خلال الفترة من 23-01-2017 إلى 15-03-2017، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2016-2017، ص 38.

المشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته الحالية والمستقبلية، الأمر الذي من شأنه أن يجذب العديد من المهتمين بالمشروع ويثير نوع من الذعر PANIC، ويدفع برجال الصحافة والإعلام إلى الاهتمام بالمشروع المتعثر والكتابة عنه، وبالتالي تحدث حالة اندفاع من جانب كافة المتعاملين مع المشروع إلى المطالبة بحقوقهم والحجز على المشروع واتخاذ كافة الإجراءات القانونية وتجميد معاملاتهم معه.

سادسا- معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

وفي هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع باجتماع مع كل من إدارة المشروع الحالية، وأصحاب الحقوق على المشروع واستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو عمليات الإقالة من التعثر وإعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية، واستعادته لحيويته وأرباحه، وقدرته على النمو والتوسع والانتشار وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد¹.

الشكل (01-02): مراحل تعثر القروض المصرفية



المصدر: محسن أحمد الخضير: المرجع السابق، ص 38.

¹ محسن أحمد الخضير، المرجع السابق، ص 44.

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن القروض المصرفية هي أساس النشاط البنكي وهي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة وهي عدة أنواع.

كما تتطلب القروض إجراءات ومعايير عند منحها تتمثل في دراسة طلبات الإقراض، تحليل المركز المالي للزبون، الاستفسار عن مقدم الطلب، التفاوض مع الزبون، الضمان التكميلي، توقيع عقد القرض، صرف قيمة القرض، سداد القرض ومتابعته.

وقد قمنا في هذا الفصل أيضا بالتعرف على مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وكذلك أسبابها التي قد تعود لأحد أطراف العملية الائتمانية سواء المقرض أو البنك أو العميل أو العوامل الخارجية الأخرى، فضلا عن تحديد المراحل التي يمر بها تعثر القروض المصرفية.

الفصل الثاني:

أليات علاج القروض المصرفية المتعثرة
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري
وكالة الوادي



تمهيد:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لتقديم عام للبنك ولكنها شاملة ومفصلة إضافة إلى ذلك انتهجنا المنهج التحليلي والوصفي فيما يخص الدراسة التي قمنا بها على مستوى البنك والتي تمثلت في القروض المتعثرة في البنوك وكيفية علاجها في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الوادي- كما حاولنا القيام بدراسة ميدانية لملف قرض استثماري متعثر وكيفية علاجها وذلك من خلال مبحثين هما:

✓ المبحث الأول: التعرف على القرض الشعبي الجزائري

✓ مبحث الثاني: دراسة حالة لقرض متعثر وجدولته في بنك قرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي.

المبحث الأول:

التعرف على القرض شعبي الجزائري

تلعب البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى دورا هاما في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه البنوك بعد الفرض الشعبي الجزائري الذي يقوم منع مختلف أنواع الفروض للعملاء، وحتى يتسنى لنا معرفة كيفية تمويل القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الاقتصادية، قمنا بدراسة عملية في وكالة الوادي، حيث وضحنا فيها السياسة الاقراضية التي تتبعها الوكالة بالإضافة إلى كيفية متجها الفروض الاستغلال التي تعتبر أهم نوع مطلوب من طرف العميل لكونها تحول احتياجات الدورة في أسرع الأوقات

المطلب الاول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA

تعتبر القرض الشعبي الجزائري من أبرز البنوك التجارية الفعالة في الحياة الاقتصادية، وللتعرف أكثر على هذا البنك ارتأينا الحديث عن نشأته، مهامه بالإضافة إلى دوره في الاقتصاد الوطني

1- نشأة القرض الشعبي الجزائري

منذ تأسيس البنك القرض الشعبي الجزائري في شهر ديسمبر 1966 م بموجب الأمر رقم 66-366 الصادر بتاريخ 29\12\1966 كنتيجة لتأميم قطاع البنوك في الجزائر، برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، انطلقا من الشبكات الموروثة من البنوك الشعبية في عهد الاستعمار مثل:

- ✓ البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران
- ✓ البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة
- ✓ البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة
- ✓ البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر العاصمة¹

لقد مرت هذه المؤسسة المالية بعدة مراحل، بحيث طرأت عليها عدة إصلاحات على المستوى ينال إداريو الهيكلية للبنك، انطلقا من المخطط الثلاثي سنة 1967 م وصولا إلى آخر مخطط، أين ساهمت هذه الإصلاحات بوضع الوسائل الإنتاجية المهمة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني ومحافظة على التوازن الجهوي، إضافة إلى ذلك مت التنازل سنة 1985م على 39 وكالة بما فيها 550 عامل و89000 حساب لتكوين بنك التنمية إجمالية BDL².

¹ سفيان، البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي، الوادي، 30 أبريل 2023، (مقابلة شخصية).

² سفيان، نفس المرجع.

قام البنك الشعبي الجزائري بعد سنة 1966 بتركيزه على تمويل المشاريع الخاصة بالسكن والأشغال العمومية، كما عرف المجال التجاري للبنك تطورا ملحوظا من خلال صدور القانون الخاصة بالبنوك 88\16 مما رفع حجم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقع مقر البنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالجزائر العاصمة 02هـنـج العقيد عمروش)، يضم 131 وكالة تشرف عمليا 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 عامل من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى. وهو يحتل المرتبة الخامسة على المستوى الوطني وذلك بحسب عدد الوكالات، ويحتل المرتبة الثالثة من حيث حصيلة الوكالات.

تطور رأس مال البنك إلى أن مبلغ 21.6 مليار دج، كما بلغت عدد الحسابات لدى البنك 94515 حساب سنة 2000 بعد أن كانت 506691 حساب سنة 1997 أما بالنسبة للنشاط الدولي للبنك القرض الشعبي الجزائري فقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 حوالي 617 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 991 مليون دولار سنة 2000¹.

2- مهام القرض الشعبي الجزائري

يقوم القرض الشعبي الجزائري باستقبال الودائع والالتزام يدفعها عند الطلب أو الأجل، حيث تعد ودائع الجمهور جوهر عمليات القرض الشعبي ومادته الأولية والتي تعمل على تغطية الكتلة النقدية بقبول الودائع وإعادة توظيفها، ومن مهام الأخرى التي يقوم بها القرض الشعبي هو متجه لمختلف أنواع القروض للمؤسسات. الزبونة والتي منها القروض قصيرة الأجل، حيث تمثل الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للقروض الشعبي الجزائري وذلك لكونها تمويل الاحتياجات الجارية، والمنح للأشخاص الذين يقومون باستغلال الأموال في قطاع التجارة وذلك في اغلب الحالات

3- دور القرض الشعبي الجزائري في الاقتصاد الوطني

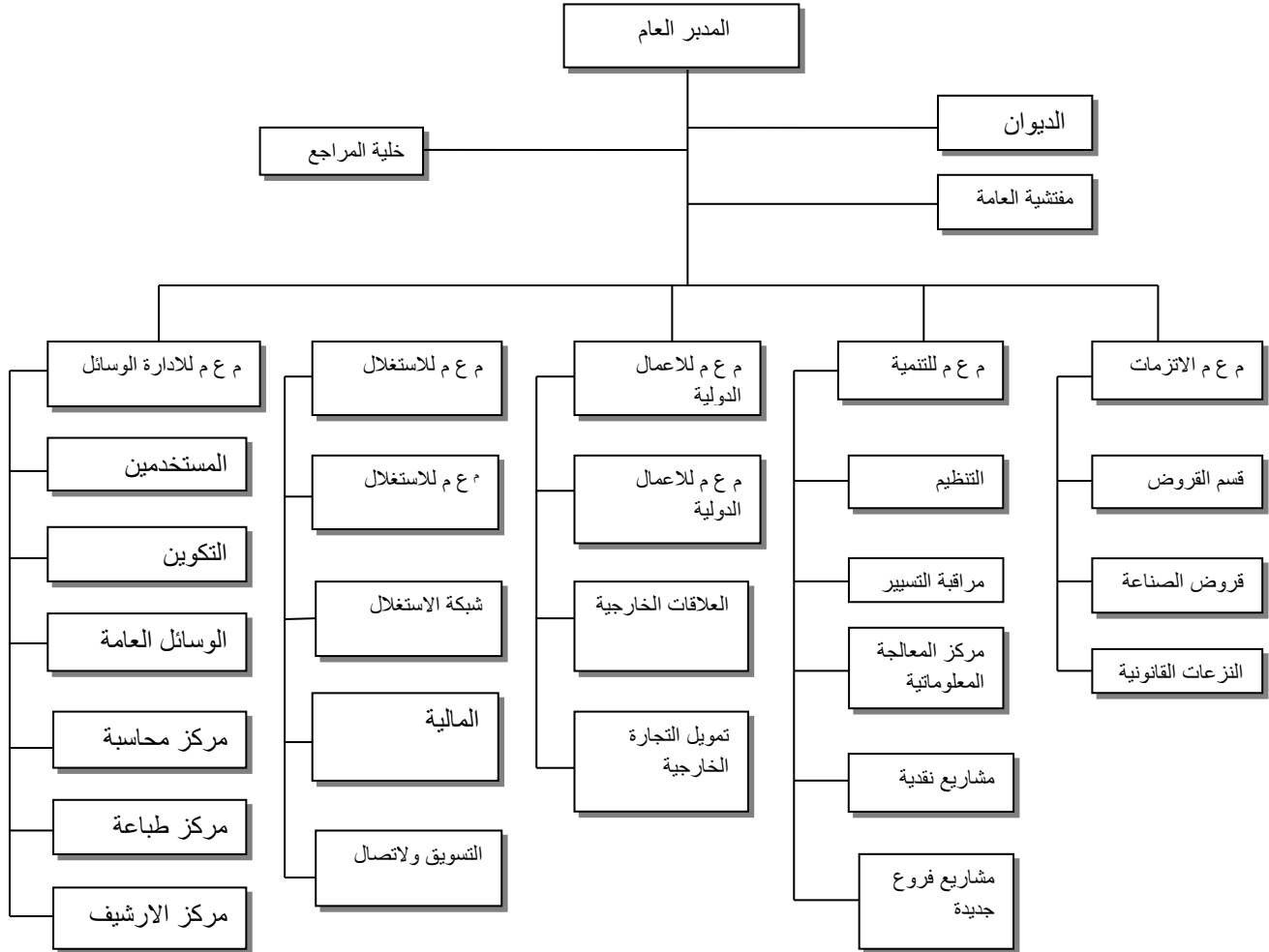
إن أول دور اقتصادي للقرض الشعبي الجزائري يتمثل في منح القروض للمؤسسات مهما كانت صفتها القانونية، وهذا بهدف تسهيل الاستغلال وتطويره ولكن هذا المنح للقروض يجب أن ينطلق من سياسة نقدية، باعتباره عاملا أساسيا لخلق سياسة اقتصادية فعالة.

كما يقوم القرض الشعبي الجزائري يخلق التوازن بين العرض والطلب الكلي وذلك من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للوصول إلى حدها الأقصى وبالإضافة إلى ذلك سعى القرض الشعبي الجزائري لإيجاد الوساطة المالية للعمليات الوظيفية لمختلف الإدارات الحكومية، وكذا العمليات المالية.

¹ سفيان ، المرجع السابق.

4_ الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي الجزائري:

الشكل (01-02): الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي الجزائري



مصدر: من إعداد الطلبة استنادا للمعلومات التي قدمها مسؤول البنك.

المطلب الثاني: ماهية القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322:

تناول في هذا المطلب نشأة ومفهوم القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي وأهم مهامه وأيضاً هيكله التنظيمي.

أولاً: تعريف الوكالة رقم 322 بالوادي:

بعد التعريف بالبنك القرض الشعبي الجزائري ومهامه لابد من التعريف بوكالة الوادي ذات الرمز 322 في شبكة الاستغلال، هي إحدى فروع البنك الشعبي الجزائري المعتمد عبر التراب الوطني، وهي تشكل البنية القاعدية للبنك ومركزه الأول غيما يخص عمليات الإنتاج.

تأسست هذه الوكالة في السداسي الثاني من سنة 1981 وهي تابعة لمجموعة الاستغلال باتنة , حيث تحتل مكان وسط الولاية يبلغ عدد 17 موظفا حاليا مع إمكانية ارتفاعه إلى 24 موظف بعد تعويض المجالين علي التقاعد بما فهم الإطارات يسهرون علي الزبون موزعين علي المصالح المختلفة للوكالة. تصنيف وكالة الوادي في الدرجة الأولى ولها رمز كبقية الوكالات البنكية تحت رقم 322 علي المستوى الوطني لتواجدها في عاصمة الولاية الوادي من جهة وكذا لحجم محفظتها (عدد الزبائن , مواردها وحجم القروض الممنوحة) .

ثانيا- مهام وكالة الوادي 322:

تعتبر الوكالة الهيكل القاعدي للبنك وتمثل المركز الأول لإنتاج والخدمات ومن المهام الأساسية الموكلة لها ولكل وكالة بالقرض الشعبي الجزائري والمتطابقة مع قواعد تنظيم نشاطات البنك ما يلي:

- أن تنمية قاعدتها التجارية من خلال نشاطات البنك في السوق المحلية.
- المساهمة في تطوير الأداء الاقتصادي للبنك من خلال تحسين النتائج والنوعية في الخدمات المقدمة وهي مكلفة في هذا الإطار بالمهام الأساسية التالية
- لقيام بالعمليات البنكية الخاصة بالزبائن ومعالجة تطوير العالقات التجارية ومتابعتها؛
- لسهر على تطبيق المحكم لقواعد التنظيم الخاصة بالمبادلات المصرفية، والمتعلقة بتنظيم وإدارة التجارة الخارجية¹.
- معالجة عمليات التجارة الخارجية في حدود الصلاحيات الممنوحة للوكالة.
- السهر على التسيير العقلاني والأمثل للحسابات المالية (الصندوق البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي حركة الأموال بين الوكالات).
- تأكيد تسيير الديون غير المسددة والسهر على تحصيلها².

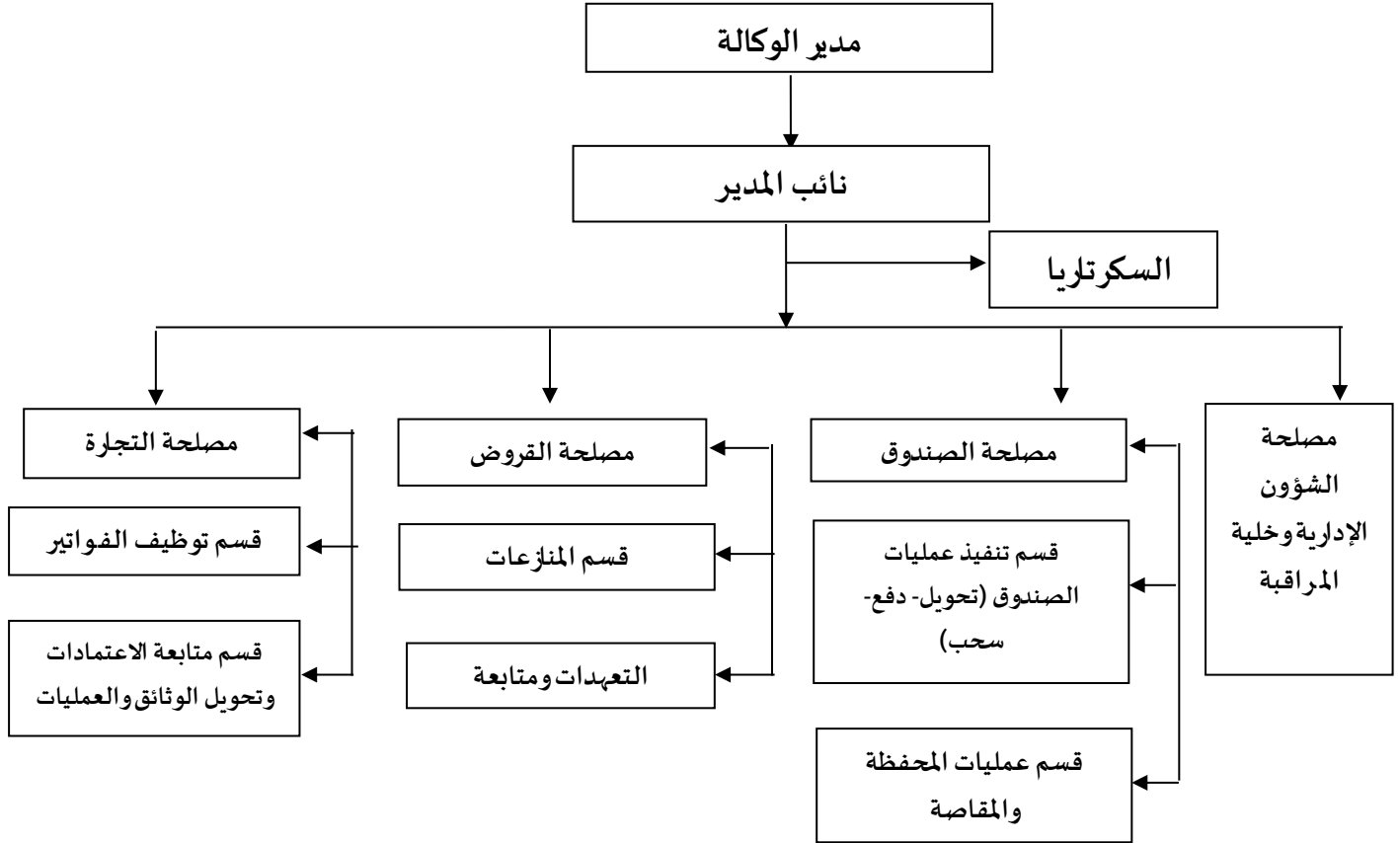
¹ سفيان ، المرجع السابق

² سفيان ، المرجع نفسه

- منح القروض.
- تحصيل أكبر عدد من الودائع بجميع أنواعها.
- تنظيم العمليات البنكية في إطارها القانوني¹.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي:

الشكل (02-02): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي



المصدر: معلومات مأخوذة من بنك (ق ش ج و و)

تتكون مؤسسة القرض الشعبي الجزائري بالوادي من عدة مصالح:

- ✓ المدير والسكرتارية؛
- ✓ مصلحة القروض؛
- ✓ مصلحة الصندوق؛
- ✓ مصلحة التجارة الخارجية؛
- ✓ مصلحة الموظفين والوسائل.

1- مدير الوكالة: تقوم وزارة المالية بتعيين المدير بموجب مرسوم رئاسي حيث يكلف المدير بالمهام

التالية:

- ✓ تمثيل البنك لدى المحاكم؛

¹سفيان ، المرجع السابق.

- ✓ توقيع جميع العقود والمستندات والاتفاقيات الخاصة بالوكالة؛
- ✓ يقوم بتعيين وعزل المستخدمين؛
- ✓ يقدم شهريا للمديرية العامة تقارير تبرين نشاط الوكالة.

2- أمانة المدير (السكرتارية):

- ✓ يقوم بإرسال الرسائل المستعجلة عن طريق وسائل الاتصال (الهاتف، الفاكس، أو عن البريد الإلكتروني)؛
- ✓ استقبال زيارات الزبائن؛
- ✓ استقبال الرسائل الواردة ويقوم بتسجيلها؛
- ✓ الرد على المكالمات الهاتفية وتوجيهها نحو المصالح المختصة.

3- مصلحة القروض: هي أحد أهم المصالح الموجودة في الوكالة وتقوم بالوظائف التالية:

- ✓ استقبال ملفات القروض المقبولة في إطار اجتماعات لجان انتقاء المشاريع المكونة من ممثلي البنوك؛
- ✓ وممثل وكالة دعم تشغيل الشباب (أو صندوق التأمين على البطالة حسب الحالة ودراستها)؛
- ✓ متابعة تخصيص الاعتمادات وصرف الشيكات المتعلقة بما لتسهيل عملية البدء بالاستغلال والنشاط؛
- ✓ تحصيل ضمانات القروض وإرسالها إلى مجموعة الاستغلال وهي الإدارة السلمية المباشرة للوكالة.

4 - مصلحة الصندوق: هي المصلحة المكلفة بإنجاز العمليات التي تقوم على حركة النقود أو حركة

- الارصدة من حساب إلى آخر وتندمج تحت هذه المصلحة مصلحة المحفظة التي تقوم بمعالجة وتسوية عمليات وشيكات غرفة المقاصة ويمكن تحديد مهام مصلحة الصندوق فيما يلي:
- ✓ فتح الحسابات؛
- ✓ تقيد التحويلات النقدية وصرف الأوراق التجارية (المقاصة) بالنسبة للشيكات والكمبيالات والسند الأمر؛

- ✓ تسويق الخدمات المصرفية للبنك: الموزعات الآلية TPE ، والبطاقات البنكية IPC. CARTES.

5- مصلحة الرقابة:

- تحتم بمتابعة العمليات البنكية السابقة وإعادة التدقيق فيها مع ارسال عرض وهي للمشكل إلى الإدارة الجبهوية.

6- مصلحة المستخدمين:

- هي المصلحة المكلفة بشؤون عطل الموظفين وغياباتهم وصرف المنح المختلفة والتوظيف والتربصات، وغيرها وهي أيضا مديرية الوسائل واقتناء التجهيزات المختلفة لفائدة البنك.
- رابعا: مهام وكالة الوادي

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي بالمهام التالية:

- فتح حسابات الصكوك الخاصة بالأفراد العاديين وفئة التجار؛
- فتح حسابات الادخار وأذونات الصندوق وكذلك بعض عمليات الصندوق؛
- فتح الحسابات الجارية؛
- تقديم القروض المختلفة؛
- فتح الاعتمادات المستندية وتسوية الحسابات بين البنوك دون عبئ الزبون مع مراقبة كل شروط الاستيراد والتصدير.

المبحث الثاني:

دراسة حالة لقرض متعثروجدولته في بنك قرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322

اثناء دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322 اخذنا ملف مؤسسة مستثمرة قامت بطلب قرض استثماري. بحيث حاولنا إظهار الخطوات المختلة التي يتبعها البنك من بداية طلب القرض وإلى منحه وصول إلى تعثره واليات التي اتبعها البنك لتحصيل المبالغ المطلوب الأول: الحالة الأولى لقرض متعثربالوكالة:

(1) دراسة ملف القرض:

في يوم 22\11\2020 تقدم مسير المؤسسة ش ذ م م شركة الشرق المتمثل في قرض استثمار لاقتناء معدات تشكيل الحديد البناء من القرض الشعبي الجزائري – وكالة الوادي 322 بقيمة 16.000.000.00 دج

مصطحبا الملف الضروري كما قام العميل باقتراح الضمانات التالية:

- ✓ رهن حيازي للمعدات؛
- ✓ رهن رسمي للعقار؛
- ✓ تأمينات المعدات؛
- ✓ كفالة ضمان شركاء.

(2) الملف المرفق مع الطلب المقدم من قبل العميل:

- طلب خطي يحتوي على طابع المؤسسة مؤرخ والموقع من طرف المدير العام بالنسبة لهذه المؤسسة كما يجب ان يوضح هذا الطلب طبيعة القرض المطلوب. المبالغ. المدة والموضوع؛
- عقد ايجار؛
- عقد تأسيسي لشركة؛
- سيرة ذاتية لشركاء؛
- تصريح بالامتلاكات؛
- عقد ملكية العقار محل الضمان؛
- السجل التجاري؛
- شهادة انتماء أو وضعية cnas.casnos؛
- رقم التعريف الجبائي؛
- رقم التعريف الاحصائي؛
- الفاتورة الشكلية للمعدات.

(3) قرار لجنة القرض:

بعد دراسة طلب القرض قررت لجنة القرض ما يلي:

- اعتمادا على طلب الزبون في التاريخ 22\11\2020 المتمثل في طلب قرض استثماري؛
- اعتمادا على الدراسة التحليلية باعتبارها الجانب الاساسي لاتخاذ القرار السليم. بعد الاطلاع على ملف العميل ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية والمالية والمؤشرات المالية التي يتم حسابها؛
- اعتمادا على تقرير محافظ الحسابات المعتمد من قبل البنك فيما يخص الاداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة؛
- اعتمادا على السمعة الطيبة للعميل ووفائه للبنك.

تم قبول منح القرض التالي:

- منح القرض الاستثماري بمبلغ 16.000.000.00 دج بنسبة فائدة 5.75%؛
 - دفع أقساط لكل ثلاثي (3 أشهر) بقيمة 1.000.000 دج لمدة 4 سنوات بفترة سنة تأجيل بحيث تحتوي هذه الفترة بدورها على مبالغ مطلوب دفعها وهي الفوائد.
- مع تقديم الضمانات التالية:
- رهن حيازي للمعدات؛
 - رهن رسي للعقار؛
 - تأمينات للمعدات؛
 - كفالة ضمان شركاء.

وتم قبول القرض المطلوب بالمبالغ والضمانات المتفق عليها أعلاه.

(4) تعثر القرض والإجراءات المتخذة لتحصيله:

نظرا للسرية المهنية الكبيرة للبنك كان من الصعب جمع المعلومات الكافية. لذلك فإننا قمنا بإدراج حالة تعثر القرض الممنوح وفق مراحل وذلك في النقاط التالية:

- بعد منح القرض من المفروض أن يلتزم الزبون بالآجال المحددة لتسديد الدفعات حسب جدول التسديد المتفق عليه؛
- بعد مرور سنة على منح القرض لم يدفع المستفيد اربعة اقساط فوائد لسنة الأولى؛
- تقدم العميل بطلب الى البنك مرفقا اياه بتجديد لوثائق الضريبة + cans ؛
- تقدم البنك لمقر المشروع لمعاينة وتفقد حول امكانية منحه فرصة أخرى؛
- بعد تفقد المشروع تبين امكانية منحه فرصة اخرى وتأجيل دفع الدين؛
- وافقت لجنة القرض للبنك على منحه جدولة لدين مقابل تسديد الفوائد المستحقة؛
- تأجيل سنة اخرى للأقساط الأساسية؛

- تقدم ممثل مؤسسة الشرق بدفع الفوائد على دفعات واستفاد من اعادة الجدولة وتم استخراج جدول اقساط بتواريخ جديدة واتفاقية قرض جديدة.

المطلب الثاني: حالة ثانية لقرض متعثر بالوكالة:

من بين الملفات المقدمة تم اختيار الملف التالي:

تقدم عميل في تاريخ 29\05\2019 بطلب قرض لمدة 05 سنوات يقدر بـ 11899000.00 د.ج لتمويل مشروع استثماري صناعة أدوات التخميم والرياضة وفقا آلية عمل وكالة بنك القرض الشعبي بالوادي تم القيام بالخطوات التالية¹:

- فتح الحساب الجاري بالبنك: بعد لاستعلام عن الزبون لدى البنك المركزي.
- تقديم ملف طلب القرض: الذي يتطلب الوثائق التالية:
- طلب خطي
- شهادة عدم الإخضاع للضرائب والرسوم.
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- فاتورة شكلية
- عقد التأمين ضد المخاطر
- شهادة الكفاءة المهنية من الدرجة الأولى.

عند تقديم الملف تتم الدراسة الأولية لصاحب المشروع وذلك بالاستعلام عنه من أطراف متعددة كالبنك المركزي والبنوك الأخرى، ثم الدراسة التحليلية للملف على مستوى الوكالة التي تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب المشروع، تتضمن هذه الدراسة تحليل مختلف الوثائق الاقتصادية والتقنية التي يحتوي عليها الملف "الميزانيات المحاسبية، القوائم المالية...الخ" بعد الانتهاء من هذه الدراسة يتم تقديم مخطط دراسة طلب القرض على لجنة القرض والذي يكون مصادق عليه من قبل القائم بالدراسة على مستوى الوكالة .
تنعقد لجنة القرض التي تتكون عادة من ثالث أعضاء على رأسهم: مدير الوكالة، بهدف إصدار قرار بمنح القرض إذا لم يتجاوز مبلغ القرض حد معين، أو إبداء رأي اللجنة في حالة ما إذا تجاوز مبلغ القرض هذا الحد .

قرار لجنة القرض:

بعد دراسة طلب القرض قررت لجنة القرض مايلي:

- اعتمادا على طلب الزبون في التاريخ 22\03\2019 المتمثل في طلب قرض استثماري.
- اعتمادا على الدراسة التحليلية باعتبارها الجانب الاساسي لاتخاذ القرار السليم. بعد الاطلاع على ملف العميل ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية والمالية والمؤشرات المالية التي يتم حسابها.

¹ ينظر الملحق رقم 01.

- اعتمادا على تقرير محافظ الحسابات المعتمد من قبل البنك فيما يخص الاداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة.
 - اعتمادا على السمعة الطيبة للعمليات ووفائه للبنك.
- تم قبول منح القرض التالي:

- منح القرض الاستثماري بمبلغ 11899000.00 دج بنسبة فائدة 5.75%؛
- دفع أقساط سنوية لمدة 5 سنوات بفترة سنة تأجيل بحيث تحتوي هذه الفترة بدورها على مبالغ مطلوب دفعها وهي الفوائد.

تعثر القرض والإجراءات المتخذة لتحصيله:

نظرا للسرية المهنية الكبيرة للبنك كان من الصعب جمع المعلومات الكافية. لذلك فإننا قمنا بإدراج حالة تعثر القرض المقدمة لنا:

- ✓ وتمت تسديد الدفعات 4 الأولى دون تأخير.
 - ✓ وتأخر في تسديد الدفعة 5 بسبب أزمة كوفيد 19 وقدم في تاريخ 26\09\2021 بطلب إعادة جدول أقساط وفوائد قرض الاستثمار لمدة سنة وسبب القوة القاهرة التي ألزمته عن توقف النشاط التجاري¹.
 - ✓ في 300\2021 الموضوع \ب\ خ طلب إعادة جدولة إقساط وفوائد قرض الاستثمار².
- جاء بالقبول الطلب الزبون شرط تحديد موعد لإجراء معاينة ميدانية في عنوان مكان الاستغلال لمراقبة صحت التعثر الحاصل.

¹ ينظر ملحق رقم 2.

² ينظر ملحق رقم 3

خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق للوكالة القرض الشعبي الوطني -بالوادي- والتي تطرقنا من خلالها إلى تعرف على البنك ووكالة وأنواع القروض المتعثرة المعروضة من طرف البنك محل الدراسة وإجراءات الموضوعات فيها (البنك لم يكن متعاون معنا لإكمال الدراسة كاملة). بدء بدراسة الملفات لاتخاذ القرار السليم حذرا من وقوع خطر عدم التسديد. وتأكد من صحة الوثائق ومعاينة العمل.

خاتمة



خاتمة:

إن البنوك تسعى جاهدة إلى تطوير أساليب حديثة لضمان سلامة حسن سير عملها أولاً، وتوطيد علاقتها مع زبائنها ثانياً، بحيث يتمثل دورها الأساسي في عملية استقبال الودائع وتقديم القروض لتحصيل فوائد لحسابها الخاص، إلا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كلياً أو جزئياً في أوقاتها المحددة، وذلك ما يولد فرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك ومجموع المبالغ المتوقع استرجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد الاستحقاق، وعليه فإن مشكلة القروض المتعثرة التي يمكن الحد منها كلياً.

لكن أساليب الكفاءة المصرفية (النسب المالية، الطرق الكمية) لها دور فعال في الاكتشاف والتنبيه والتقليل من حجم تعثر القروض، إذ تعتبر هذه الأخيرة كمؤشر للجهات المعنية من أجل التدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

نتائج الدراسة:

لقد تمكنت الدراسة من البحث عن إجابة تساؤل رئيسي المتعلق بواقع ظاهرة تعثر القروض المصرفية، ومن خلال ذلك تمكنا من الوقوف على جملة من النتائج وهي كالتالي:

1- القروض المتعثرة هي ظاهرة تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالباً ما تكون خارجة عن نطاق البنك مانح الائتمان، لكن زيادة نسبة هذا النوع من القروض عن حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر؛

2. أشارت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة إلى أن بنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة يعتمد بالدرجة الأولى على الضمانات المقدمة من طرف المقترض، وهذا يعني أن البنوك تجعل من الضمانات نظام حماية أولي؛

3. تكون معالجة القروض المتعثرة من طرف البنك والعميل؛

4- تبين من خلال الدراسة الميدانية أن البنك دائماً يسعى إلى الحلول الودية في تحصيل القرض ولكن العميل عادة لا يمثل إلا للمتابعة القضائية.

5- في حال عدم قدرة البنك على تحصيل الدين يتم المتابعة القضائية للعميل.

-اختبار الفرضيات:

الفرضية رقم 01: صحيحة لأن القروض البنكية مورد هام بالنسبة للبنك، لذلك فمن الضروري اتخاذ مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ منهما.

الفرضية رقم 02: صحيحة، لأن القروض المتعثرة هي التي يعجز فيها مقترضها عن سدادها في تواريخ استحقاقها.

الفرضية رقم 03: صحيحة، لأن هناك عوامل متعلقة بالبنك وأخرى متعلقة بالمقترض مثل وفاة المقترض وعوامل أخرى متعلقة بالبيئة الخارجية مثل جائحة كورونا.

الفرضية رقم 04: صحيحة لأن هناك سياسات وأساليب معينة لتسيير المصارف من شأنها معالجة مخاطر القروض المتعثرة مثل منح قرض آخر لفتح مشروع جديد يساعده على تسديد القرض السابق والقرض الحالي.

- الاقتراحات والتوصيات:

استنادا إلى نتائج الدراسة المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة على أمل تدارك النقائص المذكورة سلفا:

- ضرورة توثيق درجة الملاءة المالية للمقترضين وكفلائهم بشكل جيد والعمل على تحديث هذه الملاءة باستمرار؛
- أن يعمل موظف الائتمان كمستشار للمقترض وليس مجرد بائع او مقدم خدمة، بحيث يقدم الموظف النصائح والإرشادات للمقترض؛
- الاتصال بشكل مستمر مع المقترضين بهدف توثيق العلاقة معهم وبما يكفل بقاء البنك على اطلاع دائم وفعلي على اوضاع المقترضين، الأمر الذي يوفر للبنك القدرة على معرفة المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض ومساعدته في حلها إن أمكن ذلك، أو اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة والتي تجنب البنك مخاطر تعثر القرض او تخفف أثر مثل هذه المخاطر؛
- إجراء دراسات سنوية أو سداسية لتقييم العقارات المرهونة لصالحه كضمان لديونه، وذلك حتى يبقى هامش أمان كافٍ لدى البنك، وأن يطلب من المقترضين تعزيز قيمة الضمانات في حال انخفاض قيمتها على مستويات تكون عندها قيمة القرض أكبر من قيمة الضمانات مع إعطاء أهمية خاصة للعقارات التي تخص القروض المتعثرة والقروض الموضوعة تحت المراقبة؛
- يكثف البنك جهوده في مجال تطوير سوق قروض التجمعات المصرفية، وذلك بهدف توزيع المخاطر من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى؛
- انشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة مهمتها دراسة مسببات ومعطيات القروض المصرفية المتعثرة.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز ظاهرة تعثر القروض المصرفية وآليات التعامل معها في البنوك في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، ولهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي من شأنها أن تكون محل بحث مستقبلي ومواضيع مستقبلية:

- 1.- دراسة حول الأسباب الحقيقية حول تعثر القروض المصرفية في البنوك الجزائرية.
- 2- تأثير تعثر القروض المصرفية على نشاط البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب العربية

1. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
2. الخيضر محسن أحمد، الديون المتعثرة، الظاهرة... الأسباب... العلاج، ط 1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
3. الصيرفي محمد، إدارة المصارف، إدارة المصارف، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
4. الأنصاري أسامة عبد الخالق، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار كتب عربية، www.kotobarabai.com، القاهرة، سبتمبر 1994.

ثانياً: المذكرات والاطروحات

1. باعربي عائشة وفاطمة تمانى، إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة 252 بادرار خلال الفترة من 2017-03-15/2017-01-23، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2017-2016.
2. بقدوري حياة عبلة، تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021-2020.
3. بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2016.
4. بو عبد الله منال وسهيل بريشي، القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى BNA-Ain defla، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة، 2017-2016.
5. بوعبيدة شريفة، دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة- دراسة حالة لبعض البنوك الجزائرية- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، 2018-2017.
6. حمادة سمية، مشكلة القروض البنكية المتعثرة دراسة حالة- وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بعين البيضاء، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013.
7. دهيمي فايزة، آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة المسيلة 904، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2018.

8. عامر فتيحة وأسماء غيتاوي، إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار الفترة بين 2020-06-20 إلى غاية 2020-08-20، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020-2019.
9. عبد الحليم سارة، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكال القرص الشعبي الجزائري بعين مليلية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2011.
10. عولي عفاف، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية- دراسة حالة بنك التنمية المحلية- وكالة بسكرة، 2013-2016، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2015.
11. قيس محمد وبلال أسامة، معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت تيسمست للفترة ما بين 2020-2017، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022، 2021.
12. لمسلم عبل، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية- دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2005.
13. منغور هاجر وفريحة عسي، تحليل وضعية القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطاهير وبنك الشعبي وكالة جيجل، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2022-2021.
14. موساوي آسية، أزمة القروض المصرفية- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015، 2016.

ثالثا: مقالات ومجلات

1. بن مداني صديقة وسعودي بلقاسم، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المسيلة، العدد الاقتصادي 30، جامعة المسيلة، دون سنة.
2. تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، الجلفة، العدد 20، 1 أكتوبر 2014.
3. صمودي منصوري، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة للمؤسسات، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، الجزائر، مجلد 05، العدد، 2016.

4. المبروك عبد العزيز جمعة، معالجة الديون المتعثرة عن طريق شركات تحصيل الديون، دراسة فقهية مقارنة، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، دون مكان، العدد 15، رجب 1437 هـ، /أفريل 2016.
5. هبال عادل، أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 15-06-2018.

مقابلة الشفوية:

1. سفيان، البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي، الوادي، 30 أفريل 2023، (مقابلة شخصية).

قائمة الملاحق



الملحق رقم 01:

Fiche de Synthèse

Nom ou Raison social : [REDACTED] **Activité :** Fabrication des tentes
N° de compte : 400 001 7999 14
Identifiant : 322000000006095

1. Crédit Accordé :

Autorisation	Forme	Montant en MDA	Durée de crédit	Conditions
322/0049/19 du 29/05/2019	CMT Investissement	11.899	5 ans dont 01 an de différé	- Centralisation C guichets ; - Eng de prendre intérêts intercalair

2. Date de mobilisation : 23/06/2019

Montant de crédit	Encours
11 899 000,00	8 180 562,50

4. Etat des impayés :

La Date	Les échéances	Recouvrement	L'impayé
23/09/2019	135 698,18	135 698,18	0,00
23/12/2019	136 394,21	136 394,21	0,00
23/03/2020	134 223,19	134 223,19	0,00
23/06/2020 (intérêt intercalaire)	137 412,57	137 412,57	0,00
23/09/2020	879 841,87	879 841,87	0,00
24/12/2020	885 191,00	885 191,00	0,00
23/03/2021	880 633,57	9 345,41	871 288,16
23/06/2021	869 177,96	0,00	869 177,96
23/09/2021	875 895,59	0,00	875 895,59
TOTAL	4 934 468,14	2 318 106,43	2 616 361,71

5. Les garanties

Type de garantie	Montant Exigé	Montant Recueilli	Date d'Echéance
Garantie CGCI	11.899	11.899	23/06/2024
Investissement Matériels	16.999	16.999	26/09/2029
Garantie MRP	16.999	16.999	25/02/2021
Garantie CAT-	16.999	16.999	25/02/2021

El-Oued le 08/11/2021

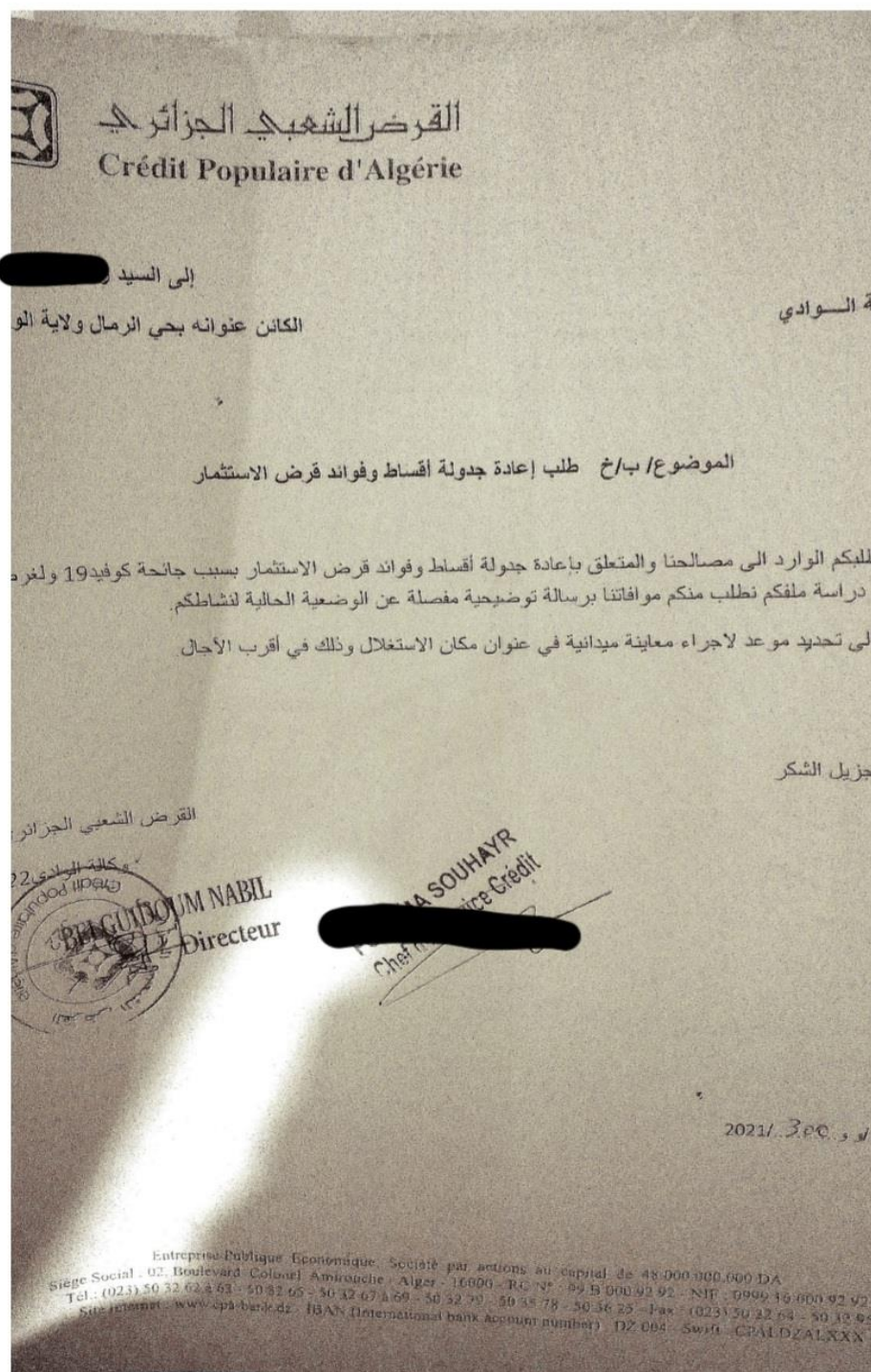
FOUHMA SOU
Chef de Service

Scanné avec Scanner App Lite

الملحق رقم 02:



Scanné avec Scanner App Lite



Scanné avec Scanner App Lite